www.daralthaqafa.com

شرح قانون
أصول المحاكمات الجزائية

الأستاذ الدكتور
صالح أحمد حجازي
أستاذ القانون الجنائي
جامعة الزرقاء

محكّم علميّاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

347
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/3/1375)
المؤلف: صالح أحمد حجازي
الكتاب: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية
الواصفات: المحاكم الجنائية - الإجراءات الجنائية - القضاء الجنائي
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-380-2

الطبعة الأولى 2027م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شـرح قانـون
أصول المحاكمات الجزائية

الأستاذ الدكتور
صالـح أحمـد حجازي
أستـــاذ القانـــون الجنائـي
جامعـــة الزرقـــاء

محكّـم علميّـاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة..... 29
الفصل التمهيدي: ماهية قانون أصول المحاكمات الجزائية..... 31
المبحث الأول: تعريف قانون أصول المحاكمات الجزائية وأهميته..... 31
المطلب الأول: تعريف قانون أصول المحاكمات الجزائية..... 31
المطلب الثاني: أهمية قانون أصول المحاكمات الجزائية..... 33
المبحث الثاني: أهداف قانون أصول المحاكمات الجزائية 35
المبحث الثالث: علاقة قانون أصول المحاكمات الجزائية بالقوانين الأخرى..... 36
المطلب الأول: العلاقة بين قانون أصول المحاكمات الجزائيــة وقــانون أصــول المحاكمات المدنية 36
المطلب الثاني: علاقة قانون أصول المحاكمات الجزائية بقانون العقوبات 38
المبحث الرابع: أنظمة أصول المحاكمات الجزائية..... 43
المطلب الأول: النظام الاتهامي..... 43
الفرع الأول: خصائص النظام الاتهامي..... 43
الفرع الثاني: مزايا النظام الاتهامي وعيوبه..... 44
المطلب الثاني: النظام التنقيبي..... 46
الفرع الأول: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التنقيبي..... 46
الفرع الثاني: مزايا النظام التنقيبي..... 47
الفرع الثالث: عيوب النظام التنقيبي..... 48
المطلب الثالث: النظام المختلط..... 48
المطلب الرابع: موقف المشرع الأردني من أنظمة أصول المحاكمات الجزائية... 48
المبحث الخامس: جزاء مخالفة قانون أصول المحاكمات الجزائية 51
المطلب الأول: البطلان 52
الفرع الأول: تعريف البطلان..... 52
الفرع الثاني: تمييز البطلان عن الجزاءات الإجرائية الأخرى..... 52
الفرع الثالث: مذاهب البطلان..... 54
الفرع الرابع: موقف المشرع الأردني من مذاهب البطلان..... 56
المطلب الثاني: أنواع البطلان الذاتي..... 58
الفرع الأول: البطلان المطلق..... 58
الفرع الثاني: البطلان النسبي..... 58
المطلب الثالث: شروط التمسك بالبطلان 59
المطلب الرابع: آثار البطلان..... 59
المطلب الخامس: إعادة الإجراء الباطل 60

www.daralthaqafa.com

القسم الأول

الدعاوى الناشئة عن الجريمة

الباب الأول: دعوى الحق العام 64
الفصل الأول: مفهوم دعوى الحق العام 66
المبحث الأول: تعريف دعوى الحق العام 66
المطلب الأول: الخصومة الجزائية 67
المطلب الثاني: شروط الخصومة الجزائية 68
المطلب الثالث: خصائص دعوى الحق العام 70
المبحث الثاني: التمييز بين الدعوى الجزائية والدعوى المدنية والدعوى التأديبية .. 71
المطلب الأول: التمييز بين الدعوى الجزائية والدعوى المدنية 71
المطلب الثاني: التمييز بين الدعوى الجزائية والدعوى التأديبية 73
الفصل الثاني: أطراف دعوى الحق العام 75
المبحث الأول: النيابة العامة 75
المطلب الأول: تنظيم النيابة العامة في الأردن 76
المطلب الثاني: خصائص النيابة العامة 79
المطلب الثالث: وظائف النيابة العامة 86
المبحث الثاني: المشتكى عليه في الدعوى الجزائية 93
الفصل الثالث: الأطراف الثانوية أو الطارئة في دعوى الحق العام 95
المبحث الأول: المدعي بالحق الشخصي 95
المبحث الثاني: المسؤول بالمال 96
الفصل الرابع: تحريك دعوى الحق العام ومباشرتها 97
المبحث الأول: أنظمة تحريك الدعوى الجزائية 98
المطلب الأول: النظام الأول وهو النظام الإلزامي 98
المطلب الثاني: النظام الثاني وهو النظام التقديري أو ملاءمة تحريك الدعوى .. 98
المطلب الثالث: التوفيق بين النظامين 98
المطلب الرابع: موقف المشرع الأردني 99
المبحث الثاني: الجهات التي يجوز لها تحريك دعوى الحق العام 99
المبحث الثالث: القيود الواردة على حرية النيابة العامة في تحريك دعوى الحق العام ... 101
المطلب الأول: أنواع القيود 101
الفرع الأول: القيود الدائمة 101
الفرع الثاني: القيود المؤقته 103

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: الشكوى 103
الفرع الأول: علة الشكوى 103
الفرع الثاني: أحكام الشكوى 104
الفرع الثالث: شروط الشكوى 104
الفرع الرابع: آثار تقديم الشكوى 109
الفرع الخامس: انقضاء الحق بالشكوى 109
المطلب الثالث: تحريك الدعوى بناءً على طلب 112
المطلب الرابع: الإذن 113
الفرع الأول: العلة من الإذن 114
الفرع الثاني: أحكام الإذن 114
الفرع الثالث: حالات الإذن 115
المطلب الخامس: الادعاء بالحق الشخصي 120
المطلب السادس: الإحالة من مجلس هيئة مكافحة الفساد 121
الفصل الخامس: انقضاء الدعوى الجزائية 122
المبحث الأول: انقضاء الدعوى بالحكم البات (قوة الامر المقضي به) 123
المطلب الأول: الحكمة من انقضاء الدعوى بالحكم البات 123
المطلب الثاني: القوة القانونية للحكم الجنائي 124
المطلب الثالث: شروط الدفع بالحكم البات 125
الفرع الأول: سبق صدور حكم بات في الدعوى 125
الفرع الثاني: وحدة السبب 127
الفرع الثالث: وحدة الخصوم 128
المطلب الرابع: الاستثناءات على الحكم البات 131
الفرع الأول: تفاقم النتيجة 132
الفرع الثاني: الحكم الأجنبي الصادر في جريمة تخضع لمبدأ الصلاحية الاقليمية 134
الفرع الثالث: الحكم الأجنبي الصادر بجرائم تخضع لمبدأ الصلاحية الذاتية أو العينية 138
الفرع الرابع: النقض بأمر خطي 141
الفرع الخامس: إعادة المحاكمة 142
المبحث الثاني: سقوط الدعوى بالوفاة 142
المبحث الثالث: العفو العام 145

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: الحكمة من العفو العام..... 145
المطلب الثاني: أحكام العفو العام..... 146
المبحث الرابع: التقادم..... 147
المطلب الأول: الحكمة من التقادم..... 147
المطلب الثاني: موقف التشريعات من التقادم..... 148
المطلب الثالث: أنواع التقادم..... 149
المطلب الرابع: مدة التقادم..... 150
المطلب الخامس: التقادم العام والتقادم الخاص..... 151
المطلب السادس: تحديد تاريخ بدء التقادم..... 151
المطلب السابع: انقطاع التقادم..... 152
المطلب الثامن: آثار التقادم..... 154
المبحث الخامس: صفح الفريق المتضرر..... 154
المطلب الأول: تعريف الصفح وحالاته..... 154
المطلب الثاني: الجهة التي يجب أن يصدر الصفح أمامها..... 155
المطلب الثالث: أحكام صفح الفريق المتضرر..... 156
المطلب الرابع: انقضاء الحق بالصفح..... 157
المطلب الخامس: أثر الصفح..... 158
المبحث السادس: الصلح..... 158
المطلب الأول: العلة من الصلح..... 158
المطلب الثاني: الجرائم التي يجوز فيها الصلح..... 158
المطلب الثالث: أثر الصلح على الدعوى المدنية..... 159
الباب الثاني: الدعوى المدنية التابعة لدعوى الحق العام (دعوى الحق الشخصي) ... 160
الفصل الأول: مبررات وشروط الدعوى المدنية..... 161
المبحث الأول: مبررات إقامة الدعوى المدنية أمام المحكمة الجزائية..... 161
المبحث الثاني: الفرق بين دعوى الحق الشخصي والدعوى المدنية المستقلة..... 162
المبحث الثالث: شروط قبول الادعاء بالحق الشخصي أمام المحاكم الجزائية..... 163
الفصل الثاني: عناصر الدعوى المدنية..... 166
المبحث الأول: الفعل الضار..... 166
المبحث الثاني: سبب الدعوى المدنية (الضرر الناتج عن الجريمة)..... 166
المطلب الأول: أنواع الضرر من حيث طبيعته..... 167
الفرع الأول: الضرر المادي..... 167
الفرع الثاني: الضرر المعنوي..... 167

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: شروط الضرر 168
المطلب الثالث: التعويض (موضوع الدعوى المدنية) عن الضرر 170
الفرع الأول: الرد 170
الفرع الثاني: النفقات 171
الفرع الثالث: أتعاب المحاماة 172
الفرع الرابع: الفائدة القانونية 173
الفرع الخامس: التعويض عن الضرر المادي والمعنوي 173
الفرع السادس: المصادرة 177
الفصل الثالث: الخصوم في الدعوى المدنية 178
المبحث الأول: المدعي 178
المبحث الثاني: المدعى عليه 179
المطلب الأول: المشتكى عليه 179
المطلب الثاني: المسؤولون بالمال 180
المطلب الثالث: الورثة 181
الفصل الرابع: مباشرة الدعوى المدنية أمام المحكمة الجزائية 182
المبحث الأول: الخيار بين الطريق الجزائي والطريق المدني 182
المطلب الأول: سقوط حق الخيار باللجوء إلى القضاء الجزائي 182
المطلب الثاني: سقوط الحق باللجوء إلى القضاء المدني 183
المبحث الثاني: مباشرة الدعوى المدنية أمام المحكمة الجزائية 183
المبحث الثالث: مباشرة الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية 188
المبحث الرابع: حجية الحكم الجزائي أمام المحكمة المدنية 189
المبحث الخامس: حجية الحكم المدني أمام المحكمة الجزائية 191
المبحث السادس: انقضاء الدعوى المدنية 192

القسم الثاني

التحقيق في الدعوى الجزائية

الباب الأول: التحقيق الأولي (استقصاء الجرائم) 196
الفصل الأول: السلطة المختصة بالتحقيق الأولي (الضابطة العدلية) 197
المبحث الأول: الضبط الإداري والضبط القضائي 197
المبحث الثاني: فئات الضابطة العدلية 197
المطلب الأول: الفئة ذات الاختصاص العام 198

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: الفئة ذات الاختصاص الخاص 199
المبحث الثالث: تبعية الضابطة العدلية للمدعي العام 199
الفصل الثاني: ضمانات التحقيق الأولي 201
الفصل الثالث: وظائف الضابطة العدلية 204
المبحث الأول: استقصاء الجرائم 204
المطلب الأول: تلقي الإخبارات والشكاوى 205
الفرع الأول: الشكوى 205
الفرع الثاني: الإخبار 205
الفرع الثالث: استقصاء الجرائم من خلال المحرض الصوري 209
المطلب الثاني: الاستعانة بالخبراء 210
المطلب الثالث: الكشف على مسرح الجريمة 210
المطلب الرابع: استخدام الكلاب البوليسية 211
المطلب الخامس: الاستعانة بالمخبرين 211
المطلب السادس: سماع أقوال الشهود 212
المطلب السابع: سماع أقوال المشتكي عليه 212
المطلب الثامن: ضبط التشخيص (التعرف) 212
المطلب التاسع: دخول المنازل دون مذكرة 213
المبحث الثاني: جمع الأدلة المادية 213
المبحث الثالث: تنظيم المحاضر والضبوطات 214
المطلب الأول: حجية الضبوطات في الإثبات 215
المطلب الثاني: شروط صحة الضبوطات 215
المبحث الرابع: القبض على المشتكى عليه 216
المطلب الأول: تمييز القبض عما يشتبه به من إجراءات 216
الفرع الأول: تمييز القبض عن التوقيف 217
الفرع الثاني: تمييز القبض عن الاستيقاف 217
الفرع الثالث: التمييز بين القبض والتعرض المادي 217
المطلب الثاني: شروط القبض 218
المطلب الثالث: حقوق المقبوض عليه 221
المبحث الخامس: التصرف في التحقيق الأولي 222
الفصل الرابع: الصلاحيات الاستثنائية للضابطة العدلية 223
المبحث الأول: الجرم المشهود 223

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: مبررات منح الضابطة العدلية الصلاحيات الاستثنائية في الجرم المشهود 223
المطلب الثاني: خصائص الجرم المشهود 224
المطلب الثالث: شروط الجرم المشهود 224
المطلب الرابع: حالات الجرم المشهود 225
الفرع الأول: إدراك الجريمة حال ارتكابها 225
الفرع الثاني: إدراك الجريمة عند الانتهاء من ارتكابها 226
الفرع الثالث: القبض على مرتكبيها بناء على صراخ الناس 226
الفرع الرابع: ضبط الجاني وفي حوزته متعلقات الجريمة 226
المطلب الخامس: آثار حالة الجرم المشهود 227
المطلب السادس: ما لا يجوز للضابطة العدلية في حالة الجرم المشهود 228
المبحث الثاني: الجرائم الواقعة داخل المساكن 229
المبحث الثالث: صلاحيات الضابطة العدلية في حالة الانتداب 229
المطلب الأول: مبررات الانتداب 230
المطلب الثاني: قيود الانتداب 231
المطلب الثالث: شروط صحة الإنابة 232
الباب الثاني: التحقيق الابتدائي 233
الفصل الأول: تعريف التحقيق الابتدائي وأهميته 234
المبحث الأول: تعريف التحقيق الابتدائي 234
المبحث الثاني: أهمية التحقيق الابتدائي 234
الفصل الثاني: الجرائم التي يجب التحقيق الابتدائي فيها 236
الفصل الثالث: عناصر التحقيق الابتدائي 237
الفصل الرابع: ضمانات التحقيق الابتدائي 239
المبحث الأول: حياد السلطة المختصة بالتحقيق 239
المبحث الثاني: السرية 240
المطلب الأول: العلة من السرية 241
المطلب الثاني: السرية في مواجهة الخصوم 242
المبحث الثالث: السرعة 243
المبحث الرابع: تدوين التحقيق 244
المبحث الخامس: حق الاستعانة بمحامٍ 246
المطلب الأول: أهمية تعيين محامٍ 246
المطلب الثاني: الجرائم التي يجب فيها تعيين محامٍ للمتهم 247

www.daralthaqafa.com

الفصل الخامس: مكان التحقيق الابتدائي وزمانه..... 250
المبحث الأول: مكان التحقيق الابتدائي 250
المبحث الثاني: وقت إجراء التحقيق الابتدائي..... 251
الفصل السادس: إجراءات التحقيق الابتدائي 252
المبحث الأول: إجراءات جمع الأدلة وتمحيصها 252
المطلب الأول: الانتقال والمعاينة 252
المطلب الثاني: ندب الخبراء..... 253
المطلب الثالث: سماع الشهود 254
المطلب الرابع: التفتيش 255
الفرع الأول: محل التفتيش..... 256
الفرع الثاني: شروط تفتيش المساكن والأماكن الأخرى..... 260
الفرع الثالث: جزاء عدم مراعاة الشروط القانونية للتفتيش..... 264
الفرع الرابع: ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة 265
المطلب الخامس: مراقبة المكالمات الهاتفية..... 266
المطلب السادس: التصرف في المضبوطات..... 266
المبحث الثاني: الاستجواب والمواجهة..... 267
المطلب الأول: المواجهة..... 268
المطلب الثاني: ضمانات الاستجواب..... 268
المطلب الثالث: إجراءات الاستجواب ومدته..... 271
الفصل السابع: الإجراءات الاحتياطية ضد المشتكى عليه 274
المبحث الأول: مذكرة الدعوى أو الحضور 274
المبحث الثاني: مذكرة الإحضار (الجلب) 275
المبحث الثالث: التوقيف 275
المطلب الأول: تعريف التوقيف ومبرراته 275
المطلب الثاني: شروط التوقيف 276
الفرع الأول: توفر مبررات التوقيف 276
الفرع الثاني: السلطة المختصة بالتوقيف..... 277
الفرع الثالث: الجرائم التي يجوز فيها التوقيف..... 277
الفرع الرابع: مدة التوقيف 278
الفرع الخامس: الاستجواب..... 281
الفرع السادس: توفر دلائل كافية تربط المشتكى عليه بالتهمة المسندة إليه. 281
الفرع السابع: من حيث عمر المشتكى عليه..... 282

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: احتساب مدة التوقيف 282
المطلب الرابع: استرداد مذكرة التوقيف 282
المطلب الخامس: استئناف القرارات المتعلقة بالتوقيف 283
المبحث الرابع: بدائل التوقيف 284
المطلب الأول: شروط بدائل التوقيف 284
المطلب الثاني: أنواع بدائل التوقيف 285
المطلب الثاني: أحكام بدائل التوقيف 286
الفصل الثامن: إخلاء السبيل 287
المبحث الأول: أنواع إخلاء السبيل 287
المطلب الأول: إخلاء السبيل الوجوبي 287
المطلب الثاني: إخلاء السبيل الجوازي 288
المبحث الثاني: الجهة التي يقدم لها طلب إخلاء السبيل 288
المطلب الأول: في الجنح 288
المطلب الثاني: في الجنايات 289
المبحث الثالث: استئناف قرار إخلاء السبيل 289
المبحث الرابع: ضمانات إخلاء السبيل 290
المطلب الأول: أنواع الكفالة 290
المطلب الثاني: صلاحية إعادة النظر في قرار الإخلاء 291
المطلب الثالث: الانسحاب من الكفالة 291
المطلب الرابع: إخلال الكفيل بشروط الكفالة 292
الفصل التاسع: التصرف في التحقيق الابتدائي (قرارات المدعي العام بعد انتهاء التحقيق) 293
المبحث الأول: قرار منع المحاكمة 294
المطلب الأول: أسباب قرار منع المحاكمة 294
المطلب الثاني: إجراءات قرار منع المحاكمة 295
المطلب الثالث: آثار قرار منع المحاكمة 296
المطلب الرابع: الرجوع عن قرار منع المحاكمة 296
المبحث الثاني: قرار إسقاط الدعوى 297
المبحث الثالث: قرار حفظ الأوراق 298
المبحث الرابع: قرار عدم الاختصاص 299
المبحث الخامس: قرار عدم سماع الدعوى 299
المبحث السادس: قرار لزوم المحاكمة 301
المطلب الأول: الإحالة في الجنح 301
المطلب الثاني: الإحالة في الجنايات 301

www.daralthaqafa.com

القسم الثالث

نظرية الإثبات (إثبات الدعوى الجزائية)

الباب الأول: المبادئ الأساسية في الإثبات الجنائي 307
الفصل الأول مبدأ قرينة البراءة 308
المبحث الأول: مفهوم قرينة البراءة 308
المبحث الثاني: النتائج المترتبة على قرينة البراءة 309
المطلب الأول: قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم 309
المطلب الثاني: ضمان الحرية الشخصية للمتهم 310
المطلب الثالث: نقل عبء الإثبات إلى النيابة العامة 310
المطلب الرابع: الإفراج عن المتهم الذي حكم ببراءته في الحال 312
المطلب الخامس: جواز الاستناد إلى أدلة غير مشروعة لإثبات براءة المتهم 312
المبحث الثالث: الاستثناءات على قرينة البراءة 313
المطلب الأول: إجازة القبض والتوقيف 313
المطلب الثاني: الاستثناء الخاص ببعض الجرائم 313
الفصل الثاني: مبدأ القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي 314
المبحث الأول: أنظمة الإثبات الجنائي 314
المطلب الأول: نظام الإثبات المقيد (نظام الأدلة القانونية) 314
المطلب الثاني: نظام الإثبات الحر أو مبدأ القناعة الوجدانية 316
المبحث الثاني: ماهية مبدأ القناعة الوجدانية 316
المطلب الأول: مبررات الأخذ بمبدأ الاقتناع الذاتي وحرية الإثبات 316
المطلب الثاني: النتائج المترتبة على مبدأ القناعة الوجدانية 317
المطلب الثالث: القيود الواردة على مبدأ الاقتناع الذاتي للقاضي الجنائي 319
المطلب الرابع: الاستثناءات الواردة على مبدأ الاقتناع الذاتي 324
الباب الثاني: أدلة إثبات الدعوى الجزائية 325
الفصل الأول: الاعتراف 326
المبحث الأول: مفهوم الاعتراف 326
المطلب الأول: تعريف الاعتراف 326
المطلب الثاني: أركان الاعتراف 327
المطلب الثالث: أنواع الاعتراف 327
المبحث الثاني: شروط صحة الاعتراف 330
المبحث الثالث: حجية الاعتراف 331

www.daralthaqafa.com

المبحث الرابع: تجزئة الاعتراف 331
المبحث الخامس: النتائج المترتبة على الاعتراف..... 332
الفصل الثاني: الشهادة..... 333
المبحث الأول: حجية الشهادة في الإثبات 333
المبحث الثاني: شروط الشهادة..... 333
المبحث الثالث: أنواع الشهادة 340
المطلب الأول: الشهادة المباشرة 340
المطلب الثاني: الشهادة السماعية (الشهادة غير المباشرة)..... 340
المبحث الرابع: حقوق الشاهد والتزاماته 343
المطلب الأول: حقوق الشاهد..... 343
المطلب الثاني: التزامات الشاهد..... 345
المبحث الخامس: إجراءات الشهادة..... 348
المطلب الأول: سماع شهود النيابة 348
المطلب الثاني: مدى التزام المحكمة بسماع شهود النيابة 349
المطلب الثالث: سماع شهود المشتكى عليه والمتهم..... 351
الفرع الأول: سماع شهود المشتكى عليه أمام المدعي العام..... 351
الفرع الثاني: سماع شهود المتهم والمشتكى عليه أمام المحكمة 351
المطلب الرابع: إجراء المحاكمة عن بعد من خلال الربط التلفزيوني..... 353
الفرع الأول: حالات سماع الشهود عن بعد إلزامياً 354
الفرع الثاني: حالات استخدام وسائل التقنية الحديثة جوازياً 355
المبحث السادس: تقدير حجية الشهادة 356
المبحث السابع: صلاحية المحكمة بدعوة الشهود في الدعوى الجزائية 356
المبحث الثامن: تقدير الشهادة..... 357
الفصل الثالث: الخبرة..... 358
المبحث الأول: أهمية الخبرة في الإثبات..... 358
المبحث الثاني: شروط الخبراء وتمييزهم عن الشهود 358
المطلب الأول: شروط الخبراء 358
المطلب الثاني: الفرق بين الخبير والشاهد..... 359
المبحث الثالث: أحكام الخبرة 359
المبحث الرابع: عناصر تقرير الخبرة..... 362
المبحث الخامس التزامات الخبير ومسؤوليته..... 362
المطلب الأول: التزامات الخبير..... 362

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية للخبير 363
المبحث السادس: تقدير تقرير الخبرة 363
الفصل الرابع: الدليل الكتابي 364
المبحث الأول: تعريف الدليل الكتابي وأهميته 364
المبحث الثاني: حجية الأدلة الكتابية في الإثبات 364
الفصل الخامس القرائن 367
المبحث الأول: أنواع القرائن 367
المطلب الأول: القرائن القانونية 367
المطلب الثاني: القرينة القضائية 368
المبحث الثاني: حجية القرائن في الإثبات 368

القسم الرابع

نظرية الاختصاص

الباب الأول: ماهية الاختصاص 372
الفصل الأول: مفهوم الاختصاص 373
المبحث الأول: تعريف الاختصاص 373
المبحث الثاني: قواعد الاختصاص الدولي وقواعد الاختصاص الداخلي 374
المبحث الثالث: الطابع الإلزامي لقواعد الاختصاص وتعلقها بالنظام العام 374
الفصل الثاني: تشكيل القضاء الجزائي 376
المبحث الأول: قضاة الحكم 376
المطلب الأول: ولاية القضاء 376
المطلب الثاني: تشكيل المحاكم النظامية 377
المبحث الثاني: النيابة العامة 378
المبحث الثالث: الكتّاب 378
الفصل الثالث: ضمانات القضاء الجزائي 379
المبحث الأول: عدم جواز عزل القاضي 379
المبحث الثاني: استقلال القضاء 380
المطلب الأول: الاستقلال عن السلطة التنفيذية 380
المطلب الثاني: استقلال القضاء تجاه الهيئات القضائية 381
المطلب الثالث: استقلال القضاء تجاه الرأي العام 382
المبحث الثالث: حياد القضاء 382

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: عدم صلاحية القضاة 383
المطلب الثاني: حالات رد القضاة 384
المطلب الثالث: التنحي 385
الباب الثاني: أنواع الاختصاص 387
الفصل الأول: الاختصاص الشخصي 388
المبحث الأول: محاكم الأحداث 388
المبحث الثاني: المحاكم العسكرية 391
المطلب الأول: تشكيل المحاكم العسكرية 391
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم العسكرية 391
المطلب الثالث: الضمانات أمام المحاكم العسكرية 392
المطلب الرابع: استئناف الأحكام العسكرية 393
المبحث الثالث: قضاء الأمن العام 393
المطلب الأول: محكمة الأمن العام 394
المطلب الثاني: محكمة استئناف الأمن العام 395
المبحث الرابع: الجهة المختصة بمحاكمة الوزراء 395
المبحث الخامس: القضاء العسكري لدى المخابرات العامة 396
الفصل الثاني: الاختصاص النوعي 397
المبحث الأول: المحاكم النظامية 397
المطلب الأول: محاكم الدرجة الأولى 397
الفرع الأول: محكمة الصلح 398
الفرع الثاني: محكمة البداية 399
المطلب الثاني: محاكم الدرجة الثانية 402
الفرع الأول: محاكم الاستئناف 402
الفرع الثاني: محاكم البداية بصفتها الاستئنافية 402
المطلب الثالث: محكمة التمييز 402
المبحث الثاني: المحاكم الخاصة 404
المطلب الأول: محكمة الجنايات الكبرى 404
المطلب الثاني: محكمة أمن الدولة 405
المطلب الثالث: محكمة الجمارك 408
المطلب الرابع: محكمة البلدية 410
الفصل الثالث: الاختصاص المكاني 411
المبحث الأول: ماهية الاختصاص المكاني 411

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: معايير الاختصاص المكاني 412
المطلب الأول: مكان وقوع الجريمة 412
المطلب الثاني: موطن المشتكى عليه 413
المطلب الثالث: مكان إلقاء القبض على المشتكى عليه 413
المطلب الرابع: الاختصاص المكاني للجرائم الواقعة خارج الدولة 413
المبحث الثالث: امتداد الاختصاص 414
المطلب الأول: الارتباط بين الجرائم 414
الفرع الأول: حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة 414
الفرع الثاني: الارتباط الذي يقبل التجزئة 416
المطلب الثاني: الاختصاص الشامل لمحكمة الجنايات 417
المطلب الثالث: جرائم الجلسات 418
المطلب الرابع: المسائل الأولية 419
المطلب الخامس: نقل الدعوى لمحكمة أخرى 420
المبحث الرابع: تنازع الاختصاص 420
المطلب الأول: شروط تنازع الاختصاص 421
المطلب الثاني: إجراءات حل تنازع الاختصاص 421

القسم الخامس

مرحلة المحاكمة

الباب الأول: المبادئ العامة للمحاكمات في الأردن 426
الفصل الأول: مبدأ علنية المحاكمة 427
المبحث الأول: مبررات العلانية 427
المبحث الثاني: عيوب علانية المحاكمات 428
المبحث الثالث: الاستثناءات على مبدأ علنية المحاكمات 429
الفصل الثاني: شفوية المحاكمة 431
المبحث الأول: مبررات الشفوية 431
المبحث الثاني: الاستثناءات على مبدأ الشفوية 432
الفصل الثالث: مبدأ حضور الخصوم والمواجهة 434
الفصل الرابع: مبدأ تقيد المحكمة بحدود الدعوى 435
المبحث الأول: مبدأ شخصية الدعوى 435
المبحث الثاني: مبدأ عينية الدعوى 436

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: تعديل وصف التهمة 436
الفرع الأول: شروط تعديل وصف التهمة 436
الفرع الثاني: حالات تعديل وصف التهمة 438
المطلب الثاني: تصحيح الخطأ المادي 439
الفصل الخامس: مبدأ تدوين التحقيق 440
الباب الثاني: إجراءات المحاكمة أمام محاكم الصلح والبداية 442
الفصل الأول: إجراءات المحاكمة أمام محاكم الصلح 443
المبحث الأول: الإجراءات العادية 443
المطلب الأول: اتصال قاضي الصلح بالدعوى 443
المطلب الثاني: حضور الخصوم أمام محكمة الصلح 445
الفرع الأول: تمثيل النيابة العامة أمام محاكم الصلح 446
الفرع الثاني: حضور المشتكى عليه أمام محكمة الصلح 446
المطلب الثالث: قاعدة السير بالدعوى أمام محكمة الصلح 447
المطلب الرابع: نفاذ حكم الحبس في الحال 449
المبحث الثاني: الأصول الموجزة 450
المبحث الثالث: وقف السير بالدعوى الجزائية 451
الفصل الثاني: إجراءات المحاكمة أمام محكمة البداية 452
المبحث الأول: تشكيل محكمة البداية 452
المبحث الثاني: اتصال قاضي البداية في الدعوى 453
المبحث الثالث: الإجراءات أمام محكمة البداية في الجنح 453
المطلب الأول: قاعدة السير بالدعوى أمام محكمة البداية 454
المطلب الثاني: تقدير الموقف الدفاعي (إفهام المادة 175 من قانون أصول المحاكمات الجزائية) 454
المبحث الرابع: الإجراءات أمام محكمة الجنايات 456
المطلب الأول: إجراءات المدعي العام 456
المطلب الثاني: ميعاد الحضور أمام محكمة الجنايات 457
المطلب الثالث: قاعدة سير الدعوى أمام محكمة الجنايات 457
الفرع الأول: وجوب حضور محامٍ مع المتهم 457
الفرع الثاني: إجراءات المحاكمة 458
الفرع الثالث: إعلان اختتام المحاكمة وإصدار الحكم 461
الفصل الثالث: محاكمة المجرم المختل عقلياً 463
الفصل الرابع: المحاكمات الغيابية 466

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: المحاكمة الغيابية في الجنح..... 466
المبحث الثاني: محاكمة المجرم الفار غيابياً في الجنايات..... 467
المطلب الأول: حالات المحاكمة الغيابية الجنائية..... 467
المطلب الثاني: إجراءات المحاكمة الغيابية 468
المطلب الثالث: إصدار قرار الإمهال 468
المطلب الرابع: تأجيل محاكمة المجرم الفار 469
المطلب الخامس: سير إجراءات المحاكمة الغيابية..... 469
المبحث الثالث: حالات اكتساب الحكم الغيابي الدرجة القطعية 471
المبحث الرابع: إعادة محاكمة المتهم الغائب..... 472
الفصل الخامس: محاكمة الأحداث 473
المبحث الأول: تسوية النزاع في قضايا الأحداث..... 473
المطلب الأول: تسوية النزاع من قبل شرطة الأحداث 473
المطلب الثاني: تسوية النزاع من قبل المحكمة أو أحد الوجهاء 473
المبحث الثاني: صلاحيات المدعي العام في التوقيف وإخلاء السبيل 474
المبحث الثالث: تعيين محامٍ عن الحدث..... 475
المبحث الرابع: محاكم الأحداث 476
المبحث الخامس: إجراءات محاكمة الأحداث 476

القسم السادس

نظرية الحكم الجنائي

الباب الأول: ماهية الحكم 482
الفصل الأول: مفهوم الحكم..... 483
المبحث الأول: تعريف الحكم..... 483
المبحث الثاني: طبيعة الحكم..... 483
الفصل الثاني: أنواع الأحكام 485
المبحث الأول: تقسيم الأحكام من حيث حضور المشتكى عليه أو المتهم..... 485
المطلب الأول: الحكم الوجاهي 485
المطلب الثاني: الحكم بمثابة الوجاهي..... 486
المطلب الثالث: الحكم الغيابي..... 487
المبحث الثاني: تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن..... 488
المطلب الأول: الحكم الابتدائي 488

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: الحكم القطعي..... 488
المطلب الثالث: الحكم النهائي..... 489
المبحث الثالث: الأحكام الفاصلة في الموضوع والأحكام السابقة على الفصل فيه . 490
المطلب الأول: الأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى..... 490
المطلب الثاني: الأحكام التي تنهي الخصومة ولا تبت في موضوع الدعوى (النزاع) 490
المطلب الثالث: الأحكام التي تنهي الخصومة ولا تبت في موضوع النزاع ولا تحوز الحجية..... 491
المطلب الرابع: الأحكام السابقة على الفصل في الدعوى والتي لا تنهي الخصومة ولا تبت في موضوع النزاع..... 491
المبحث الرابع: الأحكام الصحيحة والأحكام المعيبة 492
المطلب الأول: الأحكام الصحيحة..... 492
المطلب الثاني: الأحكام المعيبة..... 492
المطلب الثالث: الأحكام المنعدمة..... 493
الباب الثاني: شروط صحة الأحكام وأجزاؤها 494
الفصل الأول: شروط صحة الأحكام..... 495
المبحث الأول: المداولة..... 495
المبحث الثاني: النطق بالحكم علناً 496
المبحث الثالث: تحرير الحكم وتوقيعه..... 497
الفصل الثاني: أجزاء الحكم..... 499
المبحث الأول: الديباجة 499
المبحث الثاني: أسباب الحكم..... 500
المطلب الأول: أهمية التسبيب 500
المطلب الثاني: شروط الأسباب 501
المطلب الثالث: عناصر التسبيب 501
الفرع الأول:: الأسباب الواقعية..... 502
الفرع الثاني: الأسباب القانونية..... 502
الفرع الثالث: الرد على الدفوع والطلبات الجوهرية..... 502
المطلب الرابع: الشروط الواجب توفرها في الدفوع والطلبات الجوهرية..... 503
المبحث الثالث: منطوق الحكم..... 503
الباب الثالث: تنفيذ الأحكام الجزائية..... 506
الفصل الأول: تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والعقوبات المجتمعية 507

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: تنفيذ العقوبات السالبة للحرية 507
المبحث الثاني: تنفيذ العقوبات المجتمعية 508
المبحث الثالث: تنفيذ عقوبات الأحداث..... 509
المطلب الأول: صلاحيات قاضي تنفيذ الأحداث..... 510
المطلب الثاني: الإفراج الشَّرطي عن الحدث 510
الفرع الأول: شروط الإفراج الشَّرطي 510
الفرع الثاني: إلغاء الإفراج الشَّرطي 511
الفصل الثاني: تنفيذ عقوبة الإعدام 512
المبحث الأول: الموقف الدولي من عقوبة الإعدام 512
المبحث الثاني: ضمانات تنفيذ عقوبة الإعدام 513
المطلب الأول: من حيث الإثبات 513
المطلب الثاني: من حيث إلزامية الطعن 513
المطلب الثالث: من حيث تصديق جلالة الملك على حكم الإعدام 514
المطلب الرابع: من حيث تنفيذ الحكم 514
الفصل الثالث: وقف تنفيذ العقوبة 516
المبحث الأول: تعريف وقف التنفيذ 517
المبحث الثاني: مبررات وقف التنفيذ 517
المبحث الثالث: شروط وقف تنفيذ العقوبة 518
المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه 518
المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالجريمة 520
المطلب الثالث: الشروط المتعلقة بالعقوبة..... 520
المطلب الرابع: الشروط المتعلقة بفترة التجربة 521
المبحث الرابع: آثار وقف تنفيذ العقوبة 521
الفصل الرابع: الإشكال في التنفيذ 522
المبحث الأول: تعريف الإشكال في التنفيذ ومبرراته 522
المطلب الأول: تعريف الإشكال في التنفيذ 522
المطلب الثاني: مبررات الإشكال في التنفيذ..... 523
المبحث الثاني: أنواع الإشكال في التنفيذ 523
المطلب الأول: الإشكال في التنفيذ الوقتي 523
المطلب الثاني الإشكال في التنفيذ القطعي..... 523
المبحث الثالث: أسباب الإشكال في التنفيذ 524
المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالحكم من حيث صلاحيته للتنفيذ 524

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: عدم وجود حكم يصلح سنداً قانونياً للتنفيذ 524
الفرع الثاني: انتفاء القوة التنفيذية للحكم 525
المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بنطاق التنفيذ 525
المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بإجراءات التنفيذ 525
الفرع الأول: النزاع حول شخص المحكوم عليه 525
الفرع الثاني: وجود سبب لإرجاء التنفيذ 526
الفرع الثالث: مخالفة إجراءات التنفيذ للقانون 526
المبحث الرابع: إجراءات الإشكال بالتنفيذ وآثاره 526
المطلب الأول: إجراءات الإشكال بالتنفيذ 526
المطلب الثاني: آثار الحكم في الإشكال في التنفيذ 527

القسم السابع

طرق الطعن في الأحكام

الباب الأول: مفهوم طرق الطعن وأهميتها 532
الفصل الأول: مفهوم طرق الطعن ومبرراتها 533
المبحث الأول: تعريف طرق الطعن 533
المبحث الثاني: العلة من إقرار طرق الطعن 533
الفصل الثاني: الأحكام العامة لطرق الطعن 536
المبحث الأول: خصائص طرق الطعن 536
المبحث الثاني: الشروط الموضوعية للطعن في الأحكام 537
المطلب الأول شرط المحل 537
الفرع الأول: القرارات التي يجوز الطعن فيها 537
الفرع الثاني: القرارات التي لا يجوز الطعن فيها 538
المطلب الثاني: شرط الصفة 538
المطلب الثالث: شرط المصلحة 539
المبحث الثالث: الشروط الشكلية للطعن 541
المطلب الأول: شرط المدة 541
المطلب الثاني: توفر معذرة مشروعة 542
المطلب الثالث: دفع الرسوم القانونية 542
المطلب الرابع: اتباع إجراءات الطعن المحددة قانوناً 542
المبحث الرابع: آثار الطعن في الأحكام 543

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: الأثر الواقف 543
المطلب الثاني: الأثر الناقل 544
المطلب الثالث: لا يضار الطاعن بطعنه 544
الفرع الأول: تعريف المبدأ 544
الفرع الثاني: العلة من إقرار هذا الأثر 545
الفرع الثالث: الاستثناء من قاعدة لا يضار الطاعن من طعنه 546
المطلب الرابع: نسبية آثار الطعن 546
الفرع الأول: من حيث الخصوم 546
الفرع الثاني: من حيث الدعوى 547
الفرع الثالث: من حيث الموضوع 547
الباب الثاني: تقسيمات طرق الطعن 548
الفصل الأول: طرق الطعن العادية 549
المبحث الأول: الاعتراض 550
المطلب الأول: الموقف التشريعي من الاعتراض 550
المطلب الثاني: نطاق الاعتراض 551
المطلب الثالث: العلة من تقرير الاعتراض 553
المطلب الرابع: المحكمة التي يقدم إليها الاعتراض 554
المطلب الخامس: صاحب الحق بتقديم الاعتراض 554
المطلب السادس: مدة الاعتراض 555
المطلب السابع: إجراءات الاعتراض 556
المطلب الثامن: أسباب رد الاعتراض 557
المطلب التاسع: آثار الاعتراض 558
المبحث الثاني: الاستئناف 559
المطلب الأول: تعريف الاستئناف ومبرراته 560
الفرع الأول: تعريف الاستئناف 560
الفرع الثاني: مبررات الاستئناف 560
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للاستئناف 560
المطلب الثاني: شروط الاستئناف 562
الفرع الأول: الشروط الموضوعية 562
الفرع الثاني: الشروط الشكلية 567
المطلب الثالث: آثار الاستئناف 571
الفرع الأول: الأثر الواقف 571

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: الأثر الناقل 572
الفرع الثالث: لا يضار الطاعن من طعنه 576
المطلب الرابع: التنازل عن الاستئناف 576
المطلب الخامس: إجراءات الاستئناف 577
المطلب السادس: النظر في الاستئناف 579
الفرع الأول: البحث في القبول الشكلي 579
الفرع الثاني: الفصل في الاستئناف موضوعاً 579
الفرع الثالث: حالات إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى 580
المطلب السابع: شروط صحة الحكم الاستئنافي 582
الفصل الثاني: طرق الطعن غير العادية 583
المبحث الأول: التمييز 583
المطلب الأول: تعريف التمييز 583
المطلب الثاني: شروط التمييز 584
الفرع الأول: شرط المحل 584
الفرع الثاني: شرط الصفة 587
الفرع الثالث: شرط المصلحة 589
المطلب الثالث: ميعاد التمييز 591
المطلب الرابع: تقديم معذرة مشروعة إذا كان الحكم بمثابة الوجاهي 593
المطلب الخامس: أسباب التمييز 593
المطلب السادس: إجراءات التمييز 598
الفرع الأول: تقديم التمييز 598
الفرع الثاني: تبليغ الحكم المميز 599
الفرع الثالث: إرسال الملف إلى محكمة التمييز 599
الفرع الرابع: التدقيق في التمييز 600
الفرع الخامس: الحكم بالتمييز 601
المطلب السابع: إجراءات المحكمة بعد إعادة الدعوى إليها من محكمة التمييز. 602
المطلب الثامن: نقض الحكم للمرة الثانية 603
المطلب التاسع: آثار التمييز 603
الفرع الأول: أثر التمييز على تنفيذ الحكم (الأثر الواقف) 603
الفرع الثاني: الأثر الناقل 605
الفرع الثالث: تقييد المحكمة بحدود الدعوى 605
الفرع الرابع: لا يضار المميز من تمييزه 607

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: النقض بأمر خطي..... 608
المطلب الأول: مفهوم النقض بأمر خطي 608
الفرع الأول: العلة في إقرار النقض بأمر خطي 608
الفرع الثاني: التمييز بين النقض بأمر خطي وبين التمييز 609
المطلب الثاني: صاحب الحق في طلب النقض بأمر خطي..... 609
المطلب الثالث: الجهة التي يقدم لها طلب النقض بأمر خطي 610
الفرع الأول: وزير العدل..... 610
الفرع الثاني: رئيس النيابة العامة..... 610
المطلب الرابع: نطاق النقض بأمر خطي 611
المطلب الخامس: شروط النقض بأمر خطي 611
المطلب السادس: المحكمة المختصة بنظر النقض بأمر خطي 613
المطلب السابع: الحكم بالنقض بأمر خطي وآثاره..... 613
المبحث الثالث: إعادة المحاكمة..... 614
المطلب الأول: تعريف إعادة المحاكمة ومبرراتها..... 614
الفرع الأول: تعريف إعادة المحاكمة..... 614
الفرع الثاني: العلة في إعادة المحاكمة 615
المطلب الثاني: تمييز إعادة المحاكمة عن الطعن بالتمييز والنقض بأمر خطي . 616
الفرع الأول: تمييز إعادة المحاكمة عن الطعن بالتمييز 616
الفرع الثاني: التمييز بين إعادة المحاكمة والنقض بأمر خطي 617
المطلب الثالث: شروط الأحكام التي يجوز الطعن فيها بإعادة المحاكمة 617
المطلب الرابع: حالات إعادة المحاكمة..... 619
المطلب الخامس: من له الحق بطلب إعادة المحاكمة 625
المطلب السادس: إجراءات إعادة المحاكمة..... 626
المطلب السابع: آثار الحكم في طلب إعادة المحاكمة..... 627
الفرع الأول: الأثر الواقف..... 627
الفرع الثاني: الآثار في حالة البراءة 627

المراجع 631

www.daralthaqafa.com

المقدمة

يعتبر القانون الجنائي بشقيه الموضوعي والشكلي من أهم القوانين في الدولة وذلك أنه يضطلع بمهمة عظيمة وهي ضبط الجريمة ومعاقبة المجرم وتحقيق العدالة بالإضافة إلى دوره في حماية المنظومة التشريعية في الدولة ككل؛ حيث إن الجزاء هو الذي يكفل الالتزام بالقاعدة القانونية واحترامها، لذلك فهو يمس الحقوق الأساسية للإنسان كحق الحياة والحرية والملكية، ولكن إيقاع الجزاء الجنائي لا يكون إلا بدعوى جزائية تمحص من خلالها الأدلة ويحظى فيها المتهم بمحاكمة عادلة تحفظ حقوقه وتصون كرامته وحريته ذلك أن ارتكاب الجاني للجريمة لا يجرده من كافة حقوقه التي كفلتها الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية، لذلك فهو يكفل للمجتمع اقتضاء حقه في عقاب الجاني الذي أخل بأمنه ونظامه وبالمقابل يكفل للمتهم ضمانات الدفاع عن نفسه ودرء التهمة المنسوبة إليه أو تخفيفها وتنبثق هذه الضمانات من المبدأ الشهير أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قطعي.

ولقد اضطلعت بتدريس القانون الجنائي عموماً وقانون أصول المحاكمات الجزائية خصوصاً لمدة تربو على ثمانية عشر عاماً في معظم الجامعات الأردنية وقبلها ممارسة العمل القضائي بالإضافة إلى مزاولة مهنة المحاماة، ولقد طال قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون محاكم الصلح في العقد السابق تعديلات تشريعية كثيرة على التشريع الجزائي الأردني سواء في قانون أصول المحاكمات الجزائية أو قانون العقوبات وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها، وقانون الجرائم الإلكترونية وما ترتب على هذه التعديلات من اجتهادات قضائية سواء لمحكمة التمييز أو محاكم الاستئناف أو محاكم الدرجة الأولى مما تطلب تأليف كتاب في قانون أصول الإجراءات الجزائية يتضمن هذه التعديلات القانونية والاجتهادات القضائية وقد حرصت على تتبع شذرات هذه التعديلات والاجتهادات القضائية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ومقارنتها بقوانين الأصول الجزائية والإجراءات الجنائية وعلى رأسها قانون الإجراءات الجنائية المصري ومسترشداً بمؤلفات كبار فقهاء القانون الجنائي في الأردن والعالم العربي واجتهادات القضاء الأردني المقارن، مستعيناً بالله تعالى وحده وبما نهلته من علم أساتذتي الأجلاء ومتكئاً على خبرة تدريسية لما يزيد على ثمانية عشر

www.daralthaqafa.com

عاماً في الجامعات الأردنية وخبرة عملية قاضياً وأستاذاً جامعياً ومحامياً ولا أدعي الكمال إذ إن النقص قد استولى على جملة البشر وفوق كل ذي علم عليم آملاً أن أكون قد وفقت في تضمين هذا الكتاب كل جديد ومفيد لكافة المشتغلين والدارسين للقانون من القضاة والمحامين وطلبة الجامعات، وأن يكون علماً ينتفع به إن شاء الله والله ولي التوفيق.

الأستاذ الدكتور صالح أحمد حجازي

2026/1/23